من روائع التراث :

التسوية بين « حدثنا » و « أخبرنا »

تأليف : الامام أبي جعفر أحمد بن محمد
ابن سلامة الطحاوى (ت ٣٢١ هـ)
تحقيق : محمد عزير شمس

للإمام الطحاوى[١] رسالة صغيرة فى موضوع من موضوعات مصطلح الحديث ، وهو إطلاق « حدثنا » و « أخبرنا » فى القراءة على الشيخ . وقد اختلف المحدثون فيه على ثلاثة مذاهب معروفة : فمنهم من منع من ذلك ، وهو قول ابن المبارك ويحي بن يحي التيمى وأحمد بن حنبل والنسائى على المشهور عنهما ، وغيرهم . قال الخطيب : وهو مذهب خلق كثير من أصحاب الحديث ، وصححه الباقلانى والغزالى والآمدى من الأصوليين . ومنهم من جوز ذلك ، وقال إنه كالسماع من لفظ الشيخ فى جواز إطلاق « حدثنا » و « أخبرنا » و « أنبأنا » ، وهذا مذهب معظم الحجازيين والكوفيين ، وهو قول الزهرى ومالك والثورى وأبي حنيفة وسفيان بن عيينة ويحي بن سعيد القطان والبخارى

(١) انظر مصادر ترجمته فى هامش الجوهر المضية ١/٢٧١ (طبعة الحلو) . وانظر عن مؤلفاته التى وصلت الينا وما كتب حولها : تاريخ التراث العربى ١/٣/٩١—٩٨ (طبعة الرياض) ، ويستدرك عليها كتاب « أحكام القرآن » الذى عثر على نسخته أخيرا فى تركيا .

وجماعة من المحدثين وصححه ابن الحاجب من الأصوليين. ومنهم من فرق بينهما فجوز إطلاق «أخبرنا» دون «حدثنا»، وهو مذهب الشافعي و أصحابه ومسلم ابن الحجاج وجمهور وأهل المشرق، وروى ذلك عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب والنسائي، وقيل: إنه مذهب أكثر المحدثين، و صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

وقد احتج كل فريق لمذهبه بما هو مذكور في كتب المصطلح وغيره[١]، فلا نطيل الكلام بذكره. ويهمنا هنا أن نعرف أن رسالة الإمام الطحاوي هذه أقدم ما وصل الينا مما ألف وكتب في هذا الموضوع، ولذا فهي جديرة بالنشر والاهتمام. ولعلها هي التي دفعت بعض المحدثين إلى التأليف في هذا الموضوع والرد على ما ذهب اليه الطحاوي واحتج له ورجحه، أعني جواز إطلاق «حدثنا» و «أخبرنا» في القراءة على الشيخ وعدم التفريق بينهما. فقد ألف في هذا الموضوع محمد بن الحسن التميمي المصري الجوهري[٢] (من علماء القرن

---

(١) انظر: المحدث الفاصل ٤٢٠—٤٣٤، ومعرفة علوم الحديث ٢٥٩—٢٦٠. والجامع للخطيب ١٠٨/٢—١١٠ و الكفاية ٢٩٦—٣١٠، و جامع بيان العلم وفضله ١٧٥/٢—١٧٩، والمستصفى ١٦٥/١، وشرح السنة ٢٤٠/١—٢٤٢، والإلماع ٧٠—٧٩، وفهرسة ابن خير ٢١—٢٢، والإحكام للآمدي ٢٨٠/١، ومقدمة ابن الصلاح ١٢٣—١٢٥، ومختصر ابن الحاجب ٦٩/٢، والارشاد للنووي ٣٤٩—٣٥٣، وشرح صحيح مسلم ٢١/١—٢٢، والاقتراح ٢٤٧—٢٤٨، وفتح البارى ١٤٤/١—١٤٥، و فتح المغيث ٣٣/٢—٣٦، و تدريب الراوى ١٦/٢—١٧

(٢) لم أعثر على ترجمته، وهو من القرن الرابع لامحالة، فقد ذكر نفسه أن الإمام النسائي من أهل زمانه. انظر: مقدمة ابن الصلاح ١٢٤

الرابع) « الإنصاف فيما بين الأئمة في حدثنا وأنبأنا من الاختلاف[١]»، وابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) « كتاب الفصل بين خبرنا وحدثنا[٢]»، وذهبا إلى التفريق بين الكلمتين، فأجازا إطلاق « أخبرنا » دون « حدثنا ». ولم يصل الكتابان الينا للأسف حتى نتمكن من المقارنة بينهما وبين رسالة الطحاوي هذه.

وقد كانت هذه الرسالة معروفة عند العلماء، فقد ذكرها ابن النديم[٣] ووصفها بالصغر، واختصرها ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله[٤]» في صفحة ونصف. ونقل عنها الخطيب البغدادي نصا بإسناده إلى الطحاوي[٥]، وأخرج الذهبي حديثا بإسناده إلى الطحاوي من هذه الرسالة دون أن يذكر عنوانها[٦]. وذكرها السخاوي وقال: « له (أي الطحاوي) فيه جزء سمعته[٧]» كما أشار اليها السيوطي بقوله « وألف (أي الطحاوي) فيه جزءا[٨]». وذكرها من المتأخرين الداودي[٩] واسماعيل باشا البغدادي[١٠]. كل هذا مما لا يدع مجالا للشك في صحة نسبتها إلى المؤلف.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ١٢٤، و فتح المغيث ٣٥/٢، وتدريب الراوي ١٧/٢

(٢) ذكره الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣٦٢/٢ ضمن مؤلفات ابن حبان الكثيرة التي فقد معظمها.

(٣) الفهرست ٢٦٠ (طبعة رضا تجدد).

(٤) أيضا ١٧٥/٢—١٧٦

(٥) الكفاية ٢١٠

(٦) سير أعلام النبلاء ٣٢/١٥

(٧) فتح المغيث ٣٤/٢

(٨) تدريب الراوي ١٦/٢

(٩) طبقات المفسرين ٧٦/١

(١٠) هدية العارفين ٥٨/١

وصلت الينا نسختان من هذه الرسالة اللطيفـــة ، إحداهما فى دار الكتب الظاهرية بدمشق ، بمجوع رقم ٩٢ (الورقة ٢٩٦/أ — ٣٠٢/ب) ، كتبت سنـه ٦٢٢ ﻫ بخط نسخى . وعليها سماعات وقراءات عديدة على الشيوخ الكبار :

— ففى الورقة ٣٠٢/ب سماع على الشيخ أبى المحاسن محمد بن السيد الصفار، لعله سنة ٦٢٢ ﻫ كما يظهر من أول النسخة .

— وفى الورقة ٢٩٧/أ سماع على الشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسى سنة ٦٧٠ ﻫ .

— وفى الورقة ١٩٩/ب سماع على الشيخ عماد الدين أبى بكر عبـــد الله ابن محمد بن حسان العامرى سنة ٦٧٠ ﻫ .

— وفى الورقة ٢٩٩/أ سماع على الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحيم ابن عبد الواحد سنة ٦٧٢ ﻫ .

— وفى الورقة ٣٠١/أ سماع على الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحيم وزين الدين أبى بكر بن محمد بن طرخان الصالحى سنة ٦٧٤ ﻫ .

— وفى صفحة العنوان سماع على الشيخ أبى العبـاس أحمد بن أبى بكر بن عبد الباقى الشاوى سنة ٦٧٤ ﻫ . وفى هذه الصفحة أيضا سماع محمد بن عبدالمحب على أبيه بدون تاريخ . وكتب تحته : « إجازة ليوسف بن عبد الهادى من شيوخه عن ابن المحب » .

والنسخة من وقف بهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم المقدسى ، وكان قد سمعها من الشيخ أبى المحاسن محمد بن السيد الصفار كما كتب ذلك بخطـــه فى صفحة العنوان تحت سلسلة الاسناد التى رويت هذه الرسالة عن طريقها . ولعله الناسخ لهذه النسخة .

و النسخة الثانية فى مكتبــة تشستربيتى برقم ٣٤٩٥ (الورقة ١١٦–١٢٢) بخط نسخى جميل ، وهى متأخرة عن النسخة السابقـة ، فقد نسخت سنة ٧٣٩ هـ ، ولعلها بخط محمد بن محمد بن الحسن بن نباتة المصرى كما يظهر ذلك من آخرها والنسخة مصححة ومقابلة على الأصل الذى نسخت عنه ، وكان على الأصل ثلاث سماعات .

نقلها الناسخ أيضا فى هذه النسخة ، أحدهـا سماع على أبى القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل السوسى سنـــة ٥٤١ هـ ، والثانى سماع على أبى المحاسن محمد بن السيد الصفار سنـــة ٦٢٠ هـ ، والثالث سماع على أحمــد بن اسحاق الأبرقوهى سنة ٦٩٩ هـ .

وقد قرأ هذه النسخة عدد من الطلاب على الشيخين عماد الدين أبى الفضل محمد بن أحمـد بن محمد الشيرازى ومحمد بن محمد بن الحسن بن نباتـة المصرى سنة ٧٣٩ هـ كما هو مثبت فى آخر النسخة .

ولا توجد بينهما إلا فروق طفيفة ، مثل كتابة « عز وجل » أو « تعالى » بعد اسم الجلالـــة ، أو اختصار « حدثنـا » و « أخبرنا » بـ « نا » و « أنا » ، ونحو ذلك . ولاحظت الاختصار فى نسخة الظاهريـــة ، حتى فى ذكر التاريخ فى أول النسخة ، فقد اقتصرت على ذكر السنة دون التاريخ والشهر ومكان القراءة عند ذكر سلسلة الإسناد إلى المؤلف . كما وجدت اختصارا أو سقطا فى حديث أبى ذر الذى فيه « قلت : يا رسول الله وإن زنى وإن سرق ... » ثلاث مرات فاقتصرت نسخة الظاهرية على ذكره مرة واحدة .

ومن أجل ذلك جعلت النسخة الثانية هى الأصل ، وقابلت عليها نسخـــة الظاهرية المرموز لها بـ « ظ » .

وفى النسختين تصحيفات قليلـــة فى أسماء الرجال، و قد نبهت عليها فى الهامش. ولم أثقل النص بالتراجم، وإنما اقتصرت على توثيق النصوص وتخريج الأحاديث والأخبار، وبعض التعليقات الضرورية وضبط المشكل من الكلمات. وكان جل اهتمامى أن يخرج النص سليما خاليا من شوائب التصحيف والتحريف، ولم أرد أن أجعله مجلدا وهو فى وريقات، كما هى عادة بعض من يشتغل الآن بنشر التراث، فيصرف بذلك القراء عن قراءة النص والاستفادة منه، ويكرهه على قراءة هوامشه وتعليقاته التى لا طائل تحتها فى الغالب. ولعمرى إنها طريقة غريبة تخالف منهج السلف فى تصحيح الكتب وضبط النصوص والمقابلة وكتابة الحواشى، وقد حذر منها بعض العلماء صراحة. يقول ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) «ولا يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب، مثل تنبيـــه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطـــأ ونحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشى كثرة تظلم الكتاب أو يضيع مواضعها على طالبها(١)» فعلماؤنا كانوا لا يستسيغون كتابة الحواشى الكثيرة عند تصحيح النص، ويعرفون أن موضعها المنـــاسب هو شرح الكتاب حيث يستوفون الكلام حول كل موضوع، ويترجمون للأعلام، ويعرفون بالمواضع والبلـــدان، ويشرحون الكلمات، ويناقشون المؤلف فيما ذهب اليه و يحتجون له أو عليـه، ويحررون المباحث ويحققون القول فيها، ويوردون غرر النقول والمقتبسات من مؤلفات السابقين. وجاء المتأخرون فكتبوا على هذه الشروح حواشى وتقريرات لتوضيح بعض الأفكار، ونقد المؤلف أو الشارح، وبهذه الطريقة كانوا يحققون مسائل الكتاب غاية التحقيق، ولا يتركون أى فكرة دون تعليق أو تعقيب، ولا يقبلون أى رأى بلا حجة ودليل.

(١) تذكرة السامع والمتكلم ١٨٦، ١٩١

تلك كانت طريقة علمائنا فى خدمة الكتـاب ، فهم عند إعداد نص صحيح له يقومون بالمقابلة والتصحيح والضبط وكتابـة الحواشى اللازمة ، حتى يمكن الاعتماد عليـه فى الحفظ والدراسـة والقراءة على الشيخ ومذاكرة الدروس والاقتباس منه وقت التأليف والكتابة . ثم إذا أحسوا بأن الكتاب فى حاجة إلى شرح ، أو طلب منهم ذلك نظرا إلى قيمـة الكتاب العلميـة ، أو بسبب غموضه واختصاره ، وخاصة إذا كان هو المقدر فى الدرس ، أقبلوا على تأليف شرح كبير أو صغير يستوعب المباحث المتعلقة به متنا وإسنادا ولغة وأسلوبا ، ويصبح هذا الشرح مصدرا من المصـادر التى يرجع إليها للتوسع فى معرفـة موضوع معين ، والتحقيق فى قضيـة من القضايا ، والدراسة التفصيليـة للآراء المختلفة حولها ، والوصول إلى الحق والصواب منها . وإذا استطاع أحـد أن يعارض المؤلف أو الشارح فى بعض آرائه كتب ملاحظاته على هوامش الكتاب ، ويحتج لما يراه الصواب بالحجج العقلية والنقلية ، ويجردها هو أو تلاميذه ويسميها حواشى . وهكذا كانت الحركة العلميـة تستمر وتؤتى ثمارها فى جميع العلوم والفنون .

خلاصـة القول أن تحقيق المتن وتصحيحه وضبط رواياته وإخراج نص صحيح منه فى ضوء مخطوطاته المختلفة أمر يختلف عن شرحه وإثقاله بالحواشى والتعليقـات وكتابة التراجم ، والإسهـاب فى تخريج النصوص ، وجمع النقول والمقتبسات من المصادر المختلفة . وإن اضطر إلى شىء من ذلك فليكن فى حدود المعقول ، لئلا يؤدى إلى الملل والنفور من قراءة النص ومتابعة أفكار المؤلف ، وليلازم المحقق الإيجاز والاختصار فى تعليقاته ، والإحالة إلى المؤلفات المبسوطة للتوسع ، لا أن يعمد إليها فينقل عنها صفحات متتاليـة ، أو يأتى إلى موضوع

(البقيـة على صفحة ٤١)

(بقيـــة صفحة ٣٢)

فيطيل الكلام فيـــه وقد فرغ عنه عدد من المؤلفين القدامى والدارسين المحدثين في كتاباتهم .

هذا ، وأسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصواب ، ويهدينا إلى الصراط المستقيم ، ويجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، إنه سميع مجيب .

(محمد عزير شمس)

الجزء فيه من كلام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة(١) الطحاوى رحمه الله تعالى فى التسوية بين حدثنا وبين أخبرنا وذكر الحجة فيه من الكتاب والسنة

رواية أبي الطيب أحمد بن سليمان الحريرى عنه .

رواية أبي عبد الله محمد بن الحسن بن عمر(٢) الناقد عنه .

رواية أبي القاسم سعيد بن محمد بن الحسن الإدريسى عنه .

رواية أبي الفرج سهل بن بشير بن أحمد الإسفرايني عنه .

رواية أبي القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل السوسى عنـه .

رواية أبي المحاسن محمد بن السيد بن فارس الصفار عنه(٣).

رواية أبي المعالى أحمـــد بن اسحاق بن محمد بن المويد بن على الهمدانى الأبرقوهى عنه

روايـة القـــاضى رئيس الشام عماد الـــدين أبي الفضل محمد بن القاضى تاج الدين أحمد بن محمد بن هبة الله الشيرازى عنه .

(١) فى الأصل : « محمد بن أحمد بن سلامة » وهو خطأ .

(٢) فى ظ وفيما يلى من الرسالة « عمرو » .

(٣) بعده فى ظ : « سماع لعبد الرحمن بن ابراهيم بن أحمد المقدسى منه نفع به آمين ».